

الأمم المتحدة

اللجنة الأولى

الجلسة ١١

المعقودة يوم الثلاثاء

٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية*

محضر حرفي للجلسة الثانية عشرة

(مصر)	السيد العربي	الرئيس:
(فنلندا)	السيد باتوكاليو	ثم:
	(نائب الرئيس)	
(مصر)	السيد العربي	ثم:
	(الرئيس)	

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

Distr. GENERAL

A/C.1/47/PV.11

4 June 1996

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2, 0750, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

92-61530

* 9261530 *

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

بنود جدول الأعمال من ٤٩ إلى ٦٥، و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد هرنانديز (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أولاً، سيدي الرئيس، أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين تقدموا إليكم وإلى أعضاء المكتب بالتهنئ على انتخابكم لتوجيه عمل اللجنة الأولى.

لقد قلت في العام الماضي إننا نبدأ عملنا في إطار عالم متكافل بصورة متزايدة وفي حقبة تذخر بقيم زائفة، حقبة تتسم بالدينامية إلى درجة أنه ما من وسيلة من أحدث وسائل الاتصال يمكن أن تلحق بخطاها السريعة، كما تتسم بالتقلب بحيث أن أشد المحللين جسارة لا يجرؤ على التنبؤ بمسارها أو بنهايتها.

وإذ نبدأ هذا العام العمل المطروح على اللجنة، يبدو للأسف أن الجهود المبذولة غير كافية، على الرغم من التقدم المحرز مؤخراً والناجم جزئياً عن اختفاء الصراع بين الشرق والغرب. إننا بحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية.

ومن ثم، فإن الفرصة الآن سانحة أمام الأمم المتحدة كي تسترجع المثل العادلة التي ألهمت تأسيسها: ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ويرحب وفدنا بدمج البندين الخاصين بنزع السلاح والأمن الدولي في المناقشة العامة. فم منذ عدة سنوات ما برحنا نؤكد على أن الهوية القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان الأقل نمواً هي أيضاً من مصادر انعدام الأمن الدولي.

ومع ذلك، على الرغم من أن منطقتنا، منطقة أمريكا اللاتينية، منطقة سلمية بالمقارنة مع المناطق الأخرى في المعمورة إذ أن بها معاهدة مثالية هي معاهدة ثلاثيلوكو، فإن العديد من بلدانها التي هي في وضع غير مؤات بالمقارنة مع خصومها، قد تعرضت في الفترات الأخيرة لأعمال تدخل مهينة في شؤونها الخاصة، ولكن الجهات التي اقترفت أعمال العدوان ضدها لم تلق قط في الواقع أية إدانة من جانب أية منظمة دولية.

ولهذا، عندما نتكلم عن نزع السلاح وتدابير بناء الثقة وعن الأمن الدولي، لا ينبغي أن ننسى أن الجمعية العامة في عام ١٩٥٩ اعتمدت بالإجماع قرارا يطالب بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، مما يجعل نزع السلاح العام والكامل الهدف النهائي لجميع جهود الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. وفي هذا العصر، تبقى مسألة نزع السلاح العام والكامل مسألة طوباوية مثالية، والتحدي المائل أمامنا هو أن نوحّد الآن جميع جهودنا لتقليل مستوى التسلح إلى أدنى درجة ممكنة.

وفيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد - الذي تولّد عن ظروف، وليس عن قرارات صادرة عن أي هيئة دولية - ينبغي علينا أن نتوصل إلى صيغ أو عناصر في إطار النظام القائم تكفل الأمن للجميع. ولا شك في أن تلك الأنظمة التي كانت قائمة بالفعل حتى الآن، لم تعمل بطريقة منصفة بالنسبة للجميع. إننا في حاجة ملحة إلى نظام نتمتع فيه جميعا بالمساواة قولاً وعملاً، لا أن يكون البعض فيه "أكثر مساواة" دائماً من الآخرين.

ومن قبيل الإجحاف أن بعض البلدان ترى في إنتاج الأسلحة من أجل التصدير حلاً لتخلفها في التنمية، أو سبيلاً لمحاولة موازنة نواحي العجز في ميزانياتها، أو لخفض معدلات البطالة فيها. فهي ترى في تصدير الأسلحة مصدراً مشروعاً وواضحاً للدخل الذي تحتاجه من أجل تحسين اقتصاداتها. وفي العالم الذي نعيش فيه، تمس الحاجة إلى إنتاج اللين أكثر من إنتاج المدافع أو طلقات الرصاص، وتمس الحاجة إلى بناء المستشفيات والمدارس أكثر من بناء القذائف والسفن الحربية الحديثة المتطورة. وثمة وسائل عديدة أخرى أكثر إنسانية لوضع حد لحالات العسر الاقتصادي. فلا يمكن تحقيق التنمية لشعب ما عن طريق إبادة شعوب أخرى.

إن وفد الجمهورية الدومينيكية، الذي كان من بين المشتركين في تقديم مشروع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة - يثق بأن المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية، ستؤدي إلى تحريرنا من ذلك الرعب الذي لم يُفد إلا حفنة من تجار الموت على حساب سكان العالم أجمع.

وفيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فنحن أيضاً واثقون، كدولة موقّعة عليها، أنه خلال المؤتمر الاستعراضي المعني بتلك المعاهدة، ستتخذ التدابير المناسبة لضمان ألا تكون بعد الآن وثيقة تمييزية تطالب بحظر امتلاك أسلحة نووية على الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بينما تسمح للدول الحائزة للأسلحة النووية بامتلاكها واستحداثها.

ونحن نؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأن وضع معاهدة أكثر إنصافاً هو أمر ضروري ليس فقط لوقف انتشار الأسلحة النووية أفقياً ورأسياً، وإنما أيضاً لوقف امتلاك أي دولة لها.

إن مسألة حشد الأسلحة والأمن الدولي تهمنا جميعاً، رجالاً ونساءً في هذا العالم، وتهم الدول كبيرها وصغيرها، قويتها وضعيفها.

إن الإمكانيات العسكرية النووية والتقليدية الحالية تتنافى مع العقل؛ إنها تتنافى مع المنطق ومع أهميتها بالنسبة للمجالات الأخرى. وعلى الرغم من سقوط حائط برلين، ونهاية الصراع بين الشرق والغرب، فما زال خطر نشوب صراع نووي سببا في انعدام الأمن العالمي، رغم أنه لم يتجاوز قط مرحلة الفرضية. وقد أمكن "لتوازن الرعب" أن يحول - وذلك حتى الآن فحسب - دون حدوث تراشق نووي مباشر على المستوى الاستراتيجي بين الدولتين العظميين، أو مجابهة نووية تعبوية في أوروبا بين منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو البائد، إلا أنه لم يستطع أن يحول دون نشوب أي حرب من الحروب التي تجاوز عددها ١٥٠ حربا دارت رحاها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ الحرب العالمية الثانية. فليست الأسلحة النووية أو الأسلحة بصفة عامة، هي التي يمكنها أن توفر الأمن للعالم ككل. وإذا كان بوسعنا أن نبقى على قيد الحياة، وأن ننهي الحرب الباردة، فبوسعنا أيضا أن ندمر السلم القائم على الرعب. إن "نظرية الرعب" كمصدر أمن نظرية زائفة. فالأسلحة تولّد الخوف وليس الأمن. وليس الخوف كالأمن. فالأمن مرادف للسلم، ولن يكون هناك سلم قط بدون نزع السلاح والتنمية.

السيد ترين خوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. وأود أيضا أن أتقدم بالتهاني إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين على انتخابهم. وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب خالص النجاح في أعمالكم.

مما يثير الارتياح أن نلاحظ هذا التفاعل بين الوفاق الدولي، وزيادة التفاهم الدولي، ونزع السلاح، وتشيد فييت نام بالاتفاق الذي أمكن التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه من هذا العام، والذي بُني على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (معاهدة إستارت)، وسيؤدي هذا الاتفاق إلى إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة في أسلحتيها النووية الاستراتيجية. ويحدونا الأمل أن تجرى مفاوضات أخرى، وأن تشترك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضا في العمل نحو التعجيل ببلوغ الهدف المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وبعد مفاوضات طويلة ومعقدة، وضع مؤتمر نزع السلاح الصيغة النهائية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة. وتتفق أهداف هذه الاتفاقية والمطلب العالمي بحظر هذا النوع البغيض من أسلحة التدمير الشامل. إن الاتفاقية بحد ذاتها تعد إسهاما ملحوظا في تعزيز السلم والأمن الدوليين والنهوض بنزع السلاح العالمي.

وفي الوقت الراهن، تقوم الوكالات المعنية في فييت نام بدراسة محتويات الاتفاقية بغية وضع التوصيات المناسبة للحكومة. وبينما نسلّم بالرأي القائل بأن الاتفاقية لا يمكن أن تكون مرضية تماما، إذ أنها يجب أن تمثل توازنا دقيقا بين مصالح عديدة، إلا أننا نشاطر العديد من البلدان النامية شواغلها حول الجوانب المالية للاتفاقية، والأعباء غير الضرورية التي يفرضها نظام التحقق علاوة على الثغرات التي يمكن أن تتيح إساءة استخدام ذلك النظام، والصياغة غير الملائمة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. ولأسباب معروفة للجميع، فإننا نعرب بصفة خاصة عن قلقنا لأنه لم ينص على حظر استعمال مبيدات الحشائش كوسيلة للحرب في إحدى المواد الرئيسية للاتفاقية.

إن المطالبة بنزع السلاح هي من الأمور المتأصلة في تطلعات المجتمع الدولي إلى السلم والأمن، وهما شرطان أساسيان لا غنى عنهما لنجاح مساعيه الإنمائية. وتنص الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في فقرتها الـ ١٩ أن:

"الأهداف الرئيسية لنزع السلاح هي ضمان بقاء الجنس البشري وإزالة خطر الحرب، ولا سيما الحرب النووية، والتأكد من أن الحرب لم تعد أداة لتسوية المنازعات الدولية، وأن استخدام القوة أو التهديد بها قد استبعدا من الحياة الدولية، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة". (القرار د/٢٠٨٠، الفقرة ١٩)

ولقد أدت السمات الجديدة للحالة الدولية الراهنة إلى إحراز تقدم في بعض مجالات نزع السلاح، وهيأت ظروفًا أكثر من مؤاتية، بيد أنها تطلبت حلولًا مبكرة في بعض المجالات الأخرى. غير أن الأهداف التي ذكرتها آنفا ما زالت أهدافا صحيحة. وإلى جانب هذه المبادئ، فما زال كفاحنا اليوم للتوصل إلى تدابير نزع السلاح الفعالة من أجل نزع السلاح النووي، والحيلولة دون نشوب حرب نووية - يحتل أولوية عليا. وليس بوسعنا أن نؤيد أي حجة تعني ضمنا تقليل الأهمية الحاسمة لهذه التدابير على أساس فرضية التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية. فالحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الأسلحة النووية ليست مجرد نوع بين أنواع عديدة من الأسلحة. إنها أسلحة إبادة. ومن أجل كل التخفيضات التي أجريت حتى الآن، فما زال يتعين على العالم أن يعيش مع عشرات الآلاف من الأسلحة التي لها القدرة على تدمير حضارتنا مرات ومرات.

إن التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية ومفاهيم الأمن تعزز الرأي القائل بأن الإصرار على حيافة أو استجلاب الأسلحة النووية أقرب لأن يكون استعراضاً للقوة من أن يكون حماية للمصالح الأمنية المشروعة. ومن المخيب للآمال ذلك التعثر الذي يسود عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح فيما يتعلق بالمسائل النووية. ولقد آن الأوان للبدء في مفاوضات جديدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية، والانتهاه من المفاوضات الرامية إلى اتخاذ ترتيبات دولية فعالة تكفل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، والنهوض بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاق البلدان المعنية، والنظر بجدية في ضرورة التفاوض بشأن اتفاقية لحظر استخدام الأسلحة النووية.

إن فييت نام طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ كما أنها وقّعت على اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نسلّم بالحاجة إلى ضمان الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار وتعزيز نظام عدم الانتشار. ونحن نتطلع إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ كما أننا مستعدون لأن نشارك بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر. ولكن الجوانب الأفقية والرأسية لعدم الانتشار النووي تستدعي الاهتمام الكافي من المجتمع الدولي. ولا يمكن أن نقبل أي استمرار في تحديث الأسلحة النووية. والأكثر من ذلك، أن منع انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن ينفصل عن التدابير التي تستهدف منع نشوب الحرب النووية ونزع السلاح النووي. ويكمن الضمان المطلق ضد انتشار الأسلحة النووية في التخلص الكامل من هذه الفئة من الأسلحة.

ونظراً للتقدم السريع للعلم والتكنولوجيا، أصبح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي واجباً ملحقاً. فقد تؤدي عسكرة الفضاء الخارجي واستحداث ووزع أسلحة ذات قواعد فضائية إلى سلسلة جديدة من الأفعال وردود الأفعال، ومن ثم تعرض الأمن الدولي للخطر، وتعرقل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. والنظام القانوني القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي لا يعد كافياً لوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومنع عسكرته، وينبغي التفاوض بشأن صكوك قانونية أخرى لتعزيز هذا النظام. ونحث على أن تعطى اللجنة المختصة لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي التابعة لمؤتمر نزع السلاح ولاية تفاوضية للبدء في عملها لبلوغ ذلك الهدف.

لقد ظل الإنفاق على الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية يشكل لزمن طويل أربعة أخماس النفقات العسكرية العالمية. إن نزع السلاح التقليدي المتوازن وخفض الإنفاق العسكري لن يسهم في الحد من خطر نشوب الحرب فحسب؛ وإنما سيؤدي أيضا إلى الإفراج عن موارد إضافية كبيرة تستخدم للأغراض الإنمائية. ولذلك فمن مصلحة جميع البلدان أن تضطلع بنزع السلاح الإقليمي وتخفيض الإنفاق العسكري، وعليها مسؤولية تحقيق ذلك الهدف. وتوفر الحالة الدولية الراهنة لها الفرصة لاتخاذ ذلك الإجراء. وقامت فييت نام من جانبها على مدى السنوات الثلاث الماضية، بخفض حجم جيشها العامل بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا كما أجرت خفضا كبيرا في ميزانيتها الدفاعية. ونحن نؤيد الجهود المبذولة لكبح عملية نقل الأسلحة، بشرط ألا تكون تمييزية، وألا تؤدي إلى تقويض حق أي بلد في بناء قدرة دفاعية وطنية كافية. ونحن مقتنعون بأن النجاح في منع الإفراط في تكديس الأسلحة وفي تراكم الأسلحة الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، يتوقف على توافر الثقة الكاملة في العلاقات بين الدول، وليس على مجرد توافر المعلومات. كما أننا نعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية، يجب أن تتحمل المسؤولية الأولى في مجال نزع السلاح النووي نظرا لحجم ترساناتها وجيوشها.

إن بناء الثقة جزء لا يتجزأ من أي استراتيجية لنزع السلاح، وتحقيق السلم والأمن. فنزع السلاح والثقة يكمل كل منهما الآخر باستمرار. وتشكل تجربة عملية بناء الثقة في أوروبا، بما في ذلك المنجزات الأخيرة التي تحققت في الميدان العسكري خبرة قيّمة. ومع ذلك، فلا يمكن للجهود الرامية لبناء الثقة في مختلف مناطق العالم أن تنجح إلا إذا ارتكزت على خصائص المناطق المعنية. وفي كثير من المناطق، يرجع الافتقار إلى الثقة إلى عوامل سياسية واقتصادية في الأساس. وترى فييت نام أن بلورة الجوانب السياسية والاقتصادية لبناء الثقة بشكل أكبر، وخاصة على المستوى الإقليمي، أصبحت الآن مسألة ضرورية وعملية. وفي هذا الصدد يود بلدي كأحد المشاركين الأصليين في تقديم مشروع القرار الخاص بتدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي الذي يستند إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا والذي سيقدم إلى اللجنة للنظر فيه، أن يعرب عن أمله في أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد على أوسع نطاق ممكن. وفي خضم التغيرات الجارية في العالم كله، تدخل منطقة جنوب شرقي آسيا، وهي المنطقة التي عانت من حروب وصراعات متكررة على مدى نصف القرن الماضي، في مرحلة جديدة حافلة بإمكانات نجاح ممتازة للسلم والاستقرار. ويجري حاليا تعزيز علاقات حُسن الجوار والثقة والفهم المتبادلين بين

بلدان المنطقة، كما أن الاتجاه إلى التعاون والتكامل على مستوى المنطقة بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية يكتسب قوة دفع مطردة. ويشكل انضمام فييت نام ولاوس إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا واكتسابهما وضع المراقب في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تطوراً نوعياً جديداً في العلاقات بين بلدان المنطقة.

غير أن هناك بعض المشاكل المتبقية يقتضي التوصل إلى حلها بذل جهود مكثفة من جانب بلدان الإقليم وغيرها من البلدان المعنية علاوة على تأييد المجتمع الدولي على اتساعه وذلك لضمان السلم والأمن الدائمين في جنوب شرقي آسيا. ولكي لا نضيع النتائج الإيجابية لعملية السلام في كمبوديا، يجب على كل الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا (A/46/608، المرفق)، ويجب ممارسة ضغط قوي على الطرف الذي يرفض الامتثال للاتفاق. وفيما يتعلق بالمشاكل الإقليمية بين بعض البلدان في المنطقة، تدعو فييت نام إلى إجراء حوار بين البلدان المعنية بهدف التوصل إلى الحلول السلمية الملائمة لهذه المشاكل، كما تحث البلدان المعنية على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه تقويض السلم والأمن في المنطقة. وبالتالي وبهذه الروح، فإننا نؤيد تماماً المبادئ الأربعة المبينة في إعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الصادر في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ والمتعلقة بتسوية المنازعات وصون الأمن في منطقة البحر الشرقي (بحر الصين الجنوبي).

إن التغييرات التي طرأت على العالم تتيح لنا فرصا جديدة وتفرض تحديات جديدة أيضا. ونحن على ثقة بأن دول العالم سيكون بوسعها، بفضل الخبرة التي اكتسبتها من الماضي ورؤيتها للمستقبل والروح الجماعية المتعاضمة التي تحلت بها، أن تستجيب استجابة كاملة للمطالب الخاصة بالعالم الجديد الآخذ في الظهور. وإن فييت نام لعل استعداد لأن تضطلع بدورها في المساعي المشتركة التي تقوم بها شعوب العالم.

السيد أبو الحسن (الكويت): السيد الرئيس، يسرني باسم وفد بلادي أن أهنئكم لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة من لجان الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن مؤهلاتكم وحكمتمكم المعروفة ومقدرتكم التفاوضية، هي الضمانة الأكيدة لنجاح محقق لأعمال لجنتنا. وفوق كل ذلك تمثيلكم لبلدكم مصر الشقيقة يُضفي على انتخابكم بُعدا أرحب، فمصر بدورها الرائد في المنطقة هي ركيزة من ركائز الأمن والاستقرار. كما يسرني أن أهنئ أعضاء مكتبكم لثقة لجنتنا بهم، وندعو لهم التوفيق.

إن موضوع السلم والأمن ونزع السلاح، الذي تناقشه لجنتنا، يأخذ أهمية أكبر ونحن نعمل معا لترسيخ أسس النظام الدولي الجديد، الذي أصبح الآن الهدف المشترك لجميع دول العالم - هذا النظام الذي ينطلق من، ويعتمد على، الشرعية الدولية كأساس، وعلى ميثاق الأمم المتحدة كجوهر - هذا النظام الذي من أبرز ملامحه دراسة العدل والسلم والتنمية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

إن الكويت ترى أن التنمية والتقدم في العالم يتطلبان قبل كل شيء وجود مناخ دولي آمن ومستقر، بعيد عن سباق التسلح، الذي بدأ خلال السنوات الماضية ليصير مع الأسف هدفا بحد ذاته. وفي كثير من الأحيان أدى ذلك التكدر غير المعقول من الأسلحة، الذي تمكنت منه أنظمة لا مسؤولية، إلى فتح شهيتها إلى الاعتداء وبسط النفوذ، ناهيك عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لإشباع أطماع ونوازع ذاتية. ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن العناصر التالية عناصر جوهرية للحفاظ على السلام العالمي: أولا، احترام سيادة جميع الدول صغيرها وكبيرها؛ ثانيا، التعامل الدولي المشترك على أساس من المساواة والعدالة؛ ثالثا، إيجاد الحلول المشتركة وبالطرق السلمية للمشاكل الثنائية أو الإقليمية أو الدولية؛ رابعا، الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية وحُرمة الحدود الوطنية لكل الدول؛ خامسا، عدم السماح لأي بلد بغزو أراضي البلدان الأخرى أو ضمّها؛ سادسا، أمن جميع الدول هو نسيج مترابط - لا فرق في الحجم أو المقدرة.

إن الكويت وهي تذكر تلك العناصر على أساس أنها شروط لتحقيق السلام العالمي لتنطلق في ذلك من التجربة المريعة التي مرت بها على أثر العدوان والاحتلال العراقي لها، ذلك العدوان الذي وقفت الشرعية الدولية وفي أقوى صورها ضده، وكانت بذلك لا تدافع عن دولة أو شعب فقط وإنما عن مبدأ وركيزة للاستقرار العالمي برمته. إننا ونحن نأمل، ونتمنى أن يكون العالم كله قد استخلص الدروس والعبر المناسبة من هذه التجربة التي مرت بها بلادي، لنأسف لأن المعتدي لا يزال يرفض الانصياع الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت. والأكثر من ذلك خطورة أنه بدأ يعيد دعاويه الباطلة بشأن الكويت، وكأن النظام العراقي لم يكفه ما ألحقت سياساته بشعبه من ويلات وبالمنطقة من عدم استقرار، وبالسلام العالمي من تهديد.

إننا ندعم تماماً جهود اللجنة الخاصة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق. ونعتقد بأن مهمة هذه اللجنة تأتي لترسخ من جديد مبدأ أهمية وضرورة السعي الدولي المشترك للتخلص من تلك الأسلحة ومنع تكديسها.

إن منطقة الخليج العربي، وهي تعيش الآن فترة إعادة البناء، وترسيخ أسس الاستقرار، وردع العدوان، وتحجيم المعتدي، لتتجهز بقلق إلى التطورات الأخيرة بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، هذه الجزر التي تعود سيادتها التاريخية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. إننا ونحن نعيد تأكيد ذلك المفهوم العادل، لندرجو من جمهورية إيران الإسلامية الصديقة أن تتوصل إلى حل سلمي لخلافها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حل مبني على الأسس القانونية، واحترام المواثيق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إننا لواثقون أن طرفي النزاع وبما عُرِف عنهما من حرص على احترام العهود والمواثيق، ومن حرص على تجنب بلديهما والمنطقة ما يهدد الاستقرار فيها، سيتمكنان من التوصل إلى حل يضمن الحقوق ويرتب الواجبات بالنسبة لكل طرف.

إن الكويت وهي تتابع التطورات الإيجابية، وخصوصا بالنسبة للدول الكبرى، بشأن خفض الأسلحة النووية والتوجه إلى التخلص منها لتود أن تنبه إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتشار وتسرب تلك الأسلحة الفتاكة أو مواد صنعها أو خبراتها الفنية أو خبرائها إلى دول أخرى تملك الإرادة والرغبة لاقتناء هذه الأسلحة. وتوجد في منطقة الشرق الأوسط أمثلة على ذلك يتمثل أبرزها في إسرائيل. ومن هذا المنطلق تدعم الكويت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو إلى استمرار العمل على ضمان انضمام جميع الدول إليها، كما تدعو المؤتمر المزمع عقده عام ١٩٩٥ من أجل المعاهدة، إلى مراجعة المعاهدة ليتسنى التوصل إلى الصيغة المناسبة لتحقيق عالميتها وكفالة إخضاع كافة المنشآت النووية للرقابة الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تدعو الكويت إلى التوصل إلى اتفاقية للحظر الكامل للتجارب النووية للقضاء على المخاطر الناجمة عن استمرار تطوير هذه الأسلحة المدمرة، ولتجنب الآثار الضارة الناتجة عن تلك التجارب على البيئة.

إن الكويت تعيد تأكيد تأييدها المطلق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهي ترى أن على إسرائيل أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقبل بإخضاع مؤسساتها إلى الرقابة الدولية المفروضة كي تزول الأخطار والتوترات المخيمة على تلك المنطقة، والتي يمثل التسليح النووي الإسرائيلي وعدم ضبطه ومراقبته، وقوداً يخدم استمرار حالة عدم الاستقرار ويصرف دول الشرق الأوسط عن توجيه مواردها إلى التنمية الاقتصادية والبشرية. وكإحدى المساهمات الإيجابية الراهنة في مسعى الاستقرار؛ فإننا نرحب بمحادثات السلام حول قضية الشرق الأوسط التي ستبدأ دورتها السابعة غدا الأربعاء في واشنطن، وندعو إسرائيل إلى عدم ترك تلك الفرصة تفلت من يدها، والتجاوب مع مبدأ مقايضة الأرض بالسلام وتطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣)، لأننا نرى أن التوصل العاجل إلى تسوية سياسية وعادلة ودائمة للنزاع في منطقة الشرق الأوسط، والذي تمثل القضية الفلسطينية جوهره يعتبر عاملاً أساسياً وهاماً لضمان التعايش السلمي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، لذلك فإننا نؤمن بأن أية مقترحات لنزع السلاح على المستوى الإقليمي في منطقتنا يجب أن يراعى فيها أمن جميع دول وشعوب تلك المنطقة، بما يضمن تحقيق السلام لجميع دولها ويمنع الاعتداء على أي منها تحت أية ذريعة.

لقد تركز الاهتمام العالمي على انتشار أشكال أخرى من أسلحة التدمير الشامل، ومثال ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما انتشرت منظومات إطلاقها في شكل صواريخ طويلة أو متوسطة المدى، إن هذا الانتشار الذي لم يسبق له مثيل لمختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل يتطلب معالجة جديدة في إطار الأمم المتحدة. كما ينبغي استنباط وسائل تحقق جديدة أكثر فعالية ضد الجهات التي يُحتمل أن تنتهك مختلف أنظمة الرقابة. لذلك فإن الكويت تؤيد العزم الدولي المتزايد لوضع معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية قيد التنفيذ، وهي المعاهدة التي ستنظر لجنتنا مشروع قرار بشأنها. إننا ونحن نؤيد الأهداف السامية لتلك المعاهدة، لندرج أن يُنظر إلى أسلحة الدمار الشامل بمنظار شمولي منطلق من مبادئ المساواة والعدالة وتحقيق الأمن لكافة دول العالم بدون تمييز. لذلك فإننا نطالب بأن يتم التعامل بضرورة الانصياع إلى حظر الأسلحة النووية بنفس درجة الانصياع إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية. وكذلك التحقق من عدم انتشارها ومن مراقبة منشآتها.

إننا نمر الآن في مرحلة تاريخية حافلة، وربما لأول مرة في هذا القرن، مرحلة تحمل في طياتها احتمالات تحول السيوف إلى محاريث. إننا نستطيع أن نؤكد أن التغيرات الجارية في العديد من أجزاء العالم جديرة بكل الترحيب، لكنه وفي ضوء التحديات الرئيسية المقبلة يتعين علينا أن نتوخى اليقظة والحذر. فلم نعد نملك حق عودة التوترات القديمة بأية صورة من الصور. ولو فشلنا في استغلال إمكانياتنا في العمل الخلاق الجماعي، فإننا وبدون شك سنجلب على أنفسنا عواقب وخيمة، ولكننا بالعمل الجماعي ومن خلال الأمم المتحدة سنعطي البشرية مرة أخرى أملاً متجددا*.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد بلادي بادئ ذي بدء أن يضم صوته إلى التهاني التي قُدمت إلى رئيسنا على انتخابه لتوجيه أعمال اللجنة الأولى. ونحن متأكدون من أن خبرته، بما فيها خبرته في جنيف، ستعمل على تحقيق النجاح في هذه المهمة الصعبة. لقد انقضى أقل من عام منذ أن أصبح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أثرا بعد عين وبالنسبة لنا في بيلاروس حفلت هذه الأشهر بالعمل الشاق حتى نعطي معنى ملموسا لوضع بيلاروس السياسي الجديد تماما.

أثناء المناقشة العامة التي دارت في اللجنة الأولى في عام ١٩٩١، تكلم وفد بيلاروس عن أهداف بلاده ومصالحها الوطنية الجديدة. وها نحن اليوم على استعداد أيضا لنقدم تقريرا عن بعض نتائج تقدمنا على طول دربنا الجديد.

إن أحد الأهداف الرئيسية لسياسة بيلاروس الخارجية، المكرسة في دستورنا، هو ألا تكون دولة نووية. ومن هذا السياق، يود وفد بيلاروس أن يحيط اللجنة علما بأنه بحلول نيسان/أبريل الماضي كانت كل الأسلحة التكتيكية النووية قد أزيلت تماما من جميع أراضي بيلاروس. وفي أيار/مايو حسم التوقيع على بروتوكول لشبونة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت) مشاكل الخلافة المتعلقة بالمعاهدة. وقد انضمت إليها بيلاروس مع كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باتوكاليو (فنلندا).

لقد رحبت وفود عديدة عن حق تماما بالتوقيع على ذلك الصك الهام. الذي مهد السبيل للتصديق على معاهدة "ستارت" وستقوم بيلاروس بالتصديق على هذه المعاهدة في الدورة البرلمانية التي تفتتح اليوم في منسك.

وفيما يتعلق ببروتوكول لشبونة، تعهدت بيلاروس بأن تزيل كل الأسلحة الهجومية الاستراتيجية من أراضيها في غضون سبع سنوات، أي بحلول عام ١٩٩٩. ويجري النظر حاليا في احتمال تقصير تلك المدة.

لا تعتزم بيلاروس القيام بتدمير الأسلحة النووية على أراضيها، وأهمية ذلك العامل فيما يتعلق بالإسراع بالموعد المحدد للإزالة وفيما يتعلق بتكنولوجيا عدم انتشار الأسلحة النووية غنية عن البيان. في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام، وقّعت بيلاروس مع روسيا على اتفاق لوضع كل الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المتبقية في أراضيها تحت السلطة القانونية الروسية. وهكذا تكون علاقتنا بتلك الإمكانية النووية قد قللت إلى أدنى حد ممكن. وفي نفس الوقت، فإن الاتفاق الذي تمنح بيلاروس بمقتضاه الحق في منع استخدام الأسلحة النووية من أراضيها ما زال ساريا، والإجراءات التقنية اللازمة لتحقيق ذلك الغرض يجري الآن وضعها.

تعلمون أن بيلاروس اقترحت من أعلى منصة الجمعية العامة قبل عامين، ١٩٩٠، إنشاء حزام خال من الأسلحة النووية يمتد من بحر البلطيق وحتى البحر الأسود، وهو ما يشمل عددا من الدول في هذه المنطقة. ولم تكن الفكرة مجدية في ذلك الوقت. والآن، وبعد التطورات في بلدي والبلدان المجاورة التي تحدثنا من الشمال الغربي والغرب والجنوب، فإن فكرة الحزام الخالي من الأسلحة النووية تتبلور، وهناك فرصة حقيقية لأن تصبح حقيقة واقعة. ولدى إقامة كومنولث الدول المستقلة التزمت بيلاروس بأن تكون طرفا غير نووي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد هذا الالتزام في بروتوكول لشبونة. ومن المتوقع أن يتخذ برلمان بيلاروس خلال دورته المقبلة قرارا بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نرى أن معاهدة عدم الانتشار تشكل الأساس لنظام دولي لعدم الانتشار النووي، كما نؤيد تأييدا شديدا تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

والآن وبعد أن أصبحت بيلاروس دولة مستقلة، بدأنا نحس إحساسا عميقا بالخطر الذي يمثله الانتشار الخطير للتكنولوجيات العسكرية. إننا لا نرغب في أن نرى أنفسنا في نهاية القرن وقد أصبحنا جزءا من دوائر متداخلة على الخريطة توضح نطاق القذائف التسيارية من مختلف المصادر، وبخاصة لأننا لم نعد جزءا من دولة عظمى. ومن ثم، فإن بيلاروس تحرص حرصا شديدا على تعزيز جميع نظم عدم الانتشار.

حيث إن لدينا إمكانيات صناعية عسكرية متطورة، فإننا ندرك أيضا مسؤولياتنا في هذا الشأن. وفي هذا الصدد فقد اتخذت بيلاروس قرارا في نهاية آب/أغسطس بشأن إقامة نظام وطني للرقابة الفعالة وتنظيم صادراتنا من السلع والخدمات والتكنولوجيات العسكرية والمزدوجة الأغراض. ولقد فرضت الحكومة حظرا على تصدير الأسلحة والعتاد والمعدات العسكرية والسلع والخدمات ذات الصلة للمناطق التي توجد بها صراعات مسلحة أو للمناطق غير المستقرة سياسيا. ومن المحظور أيضا إعادة تصدير الأسلحة المصدرة واستخدامها خارج أراضي الدولة المستوردة دون موافقة حكومة بيلاروس.

وبالنظر الى أن بيلاروس لم تعد تحظى بحماية المظلة النووية، فإنها تجري استعراضا كاملا للمبادئ التي تكفل أمنها الوطني. ويكرس دستورنا هدف الحياد ونحن نتحرك صوب تحقيقه بصورة منتظمة. وتعيد بيلاروس التأكيد على سياستها المتمثلة في عدم الانضمام الى الأحلاف العسكرية والسياسية وعدم الانضمام لأي اتفاق ينص على مثل هذه العلاقات.

ومن ثم، فإننا نحرص حرصا شديدا على تعزيز الأمن في أوروبا والعالم أجمع وتعزيز العملية الرامية الى نزع سلاحهما. ويقوم الى حد كبير مفهوم بيلاروس بشأن الأمن الوطني، الذي تجري صياغته الآن، على ضرورة تحقيق الاستقرار واستمراره بصورة إيجابية في المنطقة التي تحيط بنا.

وإذ تنشئ بيلاروس جيشها الوطني الخاص ليحل محل الوحدات القوية للجيش السوفياتي التي كانت ترابط على أراضيها، فإنها تفعل ذلك مسترشدة بمبدأ الحد الأدنى من الكفاية والحد الأدنى من الردع. وفي هذا السياق، تعلق أهمية كبرى على تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وعلى إحراز المزيد من التقدم في تخفيض القوات المسلحة في أوروبا.

ومنذ أن بدأت المفاوضات بين الدول الثمانية الخلف للاتحاد السوفياتي السابق بشأن تطبيق معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، كانت جمهورية بيلاروس تعرف بصورة واضحة الى حد ما احتياجاتها، التي حددتها ضرورة تخفيض القوات المسلحة الموجودة في أراضي الجمهورية. وبعد جهد مكثف، توصلت الدول الثمانية الى اتفاق بشأن مبادئ وسبل تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووقعت عليه وعلى البروتوكولات ذات الصلة في ٢٣ أيار/مايو في طشقند. وبفضل هذه الوثائق، دخلت المعاهدة حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تعتبر بحق حجر الأساس لنظام الأمن في أوروبا.

وحيث أن بيلاروس ملتزمة بالامتثال الى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا على أساس كونها تشكل ترتيبات مؤقتة، فإنها تنوي التصديق على المعاهدة خلال الدورة المقبلة للبرلمان مما يسهل دخولها أخيرا حيز النفاذ. ووفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا^(١) بشأن عدد القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ينبغي ألا يتجاوز عدد قوات بيلاروس المسلحة ١٠٠ ٠٠٠ جندي بعد ٤٠ شهرا من دخول معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا حيز النفاذ.

وقد أصبحت بيلاروس في هذا العام عضوا كاملا العضوية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كما وقعت على وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة. وقد أصبحت بيلاروس عضوا أيضا في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢ وفي معاهدة السموات المفتوحة، وبوصفها عضوا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اعتمدت بالفعل، مع دول أخرى، وثيقة العهد الجديد التي تتمثل في إعلان قمة هلسنكي.

وتحدد هذه الوثائق برنامجا مركزا لمتابعة العمل في مجال الأمن بغية زيادة الشفافية، والقدرة على التنبؤ بالأنشطة العسكرية، وإقامة نظام لتدابير الأمن الجماعي. وتتجمع في هذا البرنامج الحكمة التي تتميز بها النهج المختلفة لهذه القضايا الحساسة كما أنه يفتح آفاقا جديدة للعمل المتضافر. وجمهورية بيلاروس هي اليوم بالفعل طرف في جميع الصكوك الأوروبية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونحن نعتزم أن نفي بنية حسنة بجميع الالتزامات الدولية التي التزمنا بها. وتحقيقا لهذا الغرض أنشأت بيلاروس في حزيران/يونيه من هذا العام الوكالة الوطنية للتحقق والتفتيش، التي من المقرر أن توفر الدعم اللازم لجميع الإجراءات الدولية الرامية الى كفالة الامتثال لمعاهدات نزع السلاح وبناء الثقة، ولقد كانت بيلاروس من بين أول بلدان كومنولث الدول المستقلة التي أنشأت مثل هذه الوكالة. ونأمل أن تقوم الدول التي لها خبرة في تنفيذ هذه الإجراءات وفي التكنولوجيا ذات الصلة، بتقديم المساعدة لنا في تنظيم أعمال الوكالة وفي كفالة وجود التفاعل اللازم بين الوكالة والهيئات النظرية في البلدان الأخرى.

وأود أن أشير أيضا الى أن العمل قد بدأ في منسك مؤخرا بشأن ثلاثة اتفاقات بين بيلاروس والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالتعاون بينهما في المجال العسكرية لتسهيل عمليتي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونتوقع التوقيع على هذه الاتفاقات في الأيام القليلة المقبلة، ومن المرجح أن يتم ذلك بعد غد يوم الخميس، من هذا الأسبوع.

وفي قمة بيشكيك، حيث عقد اجتماع لرؤساء دول أو حكومات كومنولث الدول المستقلة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصبحت بيلاروس طرفا في الاتفاقات التي عقدتها الدول الخليفة للاتحاد السوفياتي السابق لتنفيذ المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى والمعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فيما يتعلق بالأراضي الوطنية لهذه الدول مع إيلاء الاعتبار اللازم لمصالحها الوطنية. ومن المتوقع أن تعقد الاتفاقات اللازمة مع الولايات المتحدة بشأن الخلافة القانونية المتعلقة بهذه المعاهدات. أنشئت لجنة استشارية مشتركة بشأن نزع السلاح في اجتماع قمة الدول المستقلة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية لهذه اللجنة في كفالة التفاعل بين بلدان كومنولث الدول المستقلة في تنفيذ الاتفاقات الدولية.

وفي سياق متعدد الأطراف أوسع نطاقاً، تود بيلاروس أن تعرب عن ارتياحها العميق لنجاح مؤتمر نزع السلاح في إعداد مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتعد الاتفاقية صكاً لم يسبق له مثيل من شتى الجوانب. وبيلاروس، هي أحد المقدمين لمشروع القرار A/C.1/47/L.1 الذي تعتمد بموجبه الجمعية العامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبيلاروس التي استخدمت في أراضيها الأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى، ستنظر في الوقت المناسب في التوقيع على الاتفاقية والالتزام بما تتضمنه من التزامات. وبدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ يصبح استعمال سلاح آخر من أسلحة التدمير الشامل غير قانوني.

عملت بيلاروس، كما هو معروف، في الجمعية العامة لعدة سنوات لضمان حظر تطوير أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل. ونحن نعتزم أن نقدم، في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين القادمة، مشروع قرار لمتابعة الموضوع لوضع إجراءات مقبولة دولياً لتحقيق هذا الهدف. ويحدونا الأمل أن نخطو خطوة أخرى في هذه العملية وأن نحقق توافقاً في الآراء. ويبدو أن جميع الظروف الضرورية له موجودة بالفعل. ولأول مرة منذ عدة سنوات، تصبح الحالة مواتية أيضاً لحظر تجارب الأسلحة النووية. والوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية من جانب دول ثلاث - روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، يوفر، على ما يبدو، الأساس لتحقيق تقدم حاسم صوب التدمير الكلي لهذه الأسلحة. وإذا انضمت الدولتان النوويتان الأخريان إلى هذا الوقف، وإذا مدد الوقف إلى حين التوصل إلى حظر كلي على التفجيرات النووية، فإن هذا سيكون بالضبط هو السيناريو الذي يلبي تطلبات بقية المجتمع الدولي للتمشي مع روح العصر، ويعزز تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى ما لا نهاية، وهذه مسألة بالغة الأهمية.

في عام ١٩٩١، قدمت بيلاروس، كما هو معروف، طلباً رسمياً إلى مؤتمر نزع السلاح لقبولها بوصفها عضواً كاملاً العضوية. والالتزامات التي اضطلعت بها بيلاروس منذ ذلك الوقت في ميدان نزع السلاح ودورها الجديد النشط في مجال نزع الأسلحة النووية والتقليدية يشكل، كما يبدو لنا، حججاً أخرى مؤيدة لطلبنا، الذي نغتنم هذه الفرصة أيضاً لنؤكد عليه.

إن بيلاروس، وقد انضمت على قدم المساواة إلى أسرة الدول ذات السيادة، تعتزم جازمة أن تكون عضواً متمدناً في هذه الأسرة منذ البداية. ووفدنا يحدوه الأمل أن يكون هذا السرد الموجز لأنشطة بيلاروس في الشهور الأخيرة - سواء المضطلع بها من جانب واحد أو من خلال الانضمام إلى صكوك دولية رئيسية - شاهداً بيناً على هذه الحقيقة. إن بيلاروس لا يقتصر احترامها على حقوق الدول ذات السيادة فقط، بل إنها تحترم بقدر كبير من المسؤولية التزامات أعضاء المجتمع الدولي.

السيد باكوتوزافي (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نظراً لأن وفدي يخاطب اللجنة لأول مرة، أود أن أتقدم بتهانيه إلى السيد العربي على انتخابه لرئاسة اللجنة. ونظراً لحنكته الدبلوماسية، فإننا متأكدون من أن أعمال اللجنة ستكون ناجحة للغاية. كما أننا نهني أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

A/C.1/47/PV.11

31

إن التغييرات الأخيرة في العلاقات الدولية أثرت تأثيرا كبيرا على المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، وهي موضوع مداولاتنا. إن إنهاء التوتر بين الشرق والغرب لم يعزز دور منظمنا فحسب - الذي عزي بصورة خاصة الى التعاون الوثيق بين أعضاء مجلس الأمن - بل ساعد أيضا على توسيع مفهوم نزع السلاح، الذي لم يعد يقتصر على الحد من الأسلحة فقط بل يضم أيضا تدمير فئات محددة من الأسلحة.

إن إنجازات الـ ١٢ شهرا الماضية هي بكل تأكيد إنجازات متواضعة إذا نظرنا الى الاتجاهات المتضاربة التي أخذت تظهر في العالم. فمن جهة، زادت سرعة المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من خلال مبادرات نزع السلاح المتخذة من جانب واحد ومن خلال توقيع عدد من اتفاقات نزع السلاح النووي، لا سيما الاتفاق الذي وقع مؤخرا في قمة واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه الماضي. من جهة أخرى، فإن خطر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل، الذي عززه النقل الدولي الضخم لهذه الأسلحة وتكنولوجيا تصنيعها، الذي تفاقم بعودة ظهور المشاعر القومية وكره الأجانب والتطرف في البلدان التي تقع ضحية لحروب أهلية معلنة أو مستترة. كما لا يجب أن ننسى قدرات الدول النووية الأخرى التي لم تشارك بعد في العملية الراهنة لنزع السلاح بين الولايات المتحدة وروسيا.

فضلا عن ذلك، ومن أجل تجنب خطر مواجهة عسكرية شاملة وتحرير العالم من التهديد النووي، فإنه لا ينبغي بعد الآن النظر الى نزع السلاح في إطار المواجهة بين الشرق والغرب. إن ما نحتاج إليه لتعزيز الأمن الدولي هو الأخذ بنهج عالمي حيال كل جانب من جوانب المسألة في إطار متعدد الأطراف وبالمشاركة النشطة من جانب جميع الدول.

إن مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي أوصى مؤتمر نزع السلاح الجمعية العامة باعتماده مثال جيد لهذا النهج الجديد. إن هذا الاتفاق الذي لم يسبق له مثيل يستهدف، كما يبين عنوانه، لا حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية فقط، بل تدمير جميع الأسلحة الكيميائية الموجودة ووسائل إنتاجها أيضا. فضلا عن ذلك، يضم مشروع الاتفاقية أحكاما صارمة للتحقق من تنفيذ الاتفاقية، ويضم حتى جزاءات لضمان احترام الاتفاقية.

ما من شك أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطوة هامة صوب إزالة أسلحة التدمير الشامل وبالتالي فإنها تميل الى الإسراع في تحقيق هدفنا المشترك: نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية. ومن ثم فإنها سابقة قيمة لاتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي قد تبرم في المستقبل. لهذا السبب يأمل وفدي، وهو من مقدمي مشروع القرار A/C.1/47/L.1، في أن يتحقق انضمام عالمي الى الاتفاقية. وينبغي للمجلس التنفيذي، الذي سيضمن إعمال الاتفاقية، أن يتأكد أن تطبيقها لن يكون تمييزيا وذلك بتشجيع نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات الكيميائية المخصصة للأغراض السلمية الى البلدان النامية.

ينبغي أيضا اتباع نهج عالمي وفي إطار متعدد الأطراف تجاه مسألة عدم الانتشار النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، يرحب وفدي بكون جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد انضمت الآن الى معاهدة عدم الانتشار وأن ما يزيد على ١٥٠ دولة أصبحت الآن أطرافا فيها. وقبل عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده عام ١٩٩٥، يجب علينا أن نعيد التفكير في مفهوم عدم الانتشار ذاته، لأن النظام الحالي لم يتمكن من منع الانتشار النوعي أو الكمي*.

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

إن هذا يظهر مرة أخرى مدى أهمية تحقيق وقف التجارب النووية. ولا يمن تعزيز القيود الحالية على الانتشار النووي إلا إذا أبرمت معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. إن وقف التجارب النووية الذي قرره روسيا وفرنسا، وكذلك القانون الأخير الذي سنه كونغرس الولايات المتحدة، يهدفان إلى الحد من التجارب النووية ويشكلان تدبيرين إيجابيين ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذو تلك الدول فيهما.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعزز نظام عدم الانتشار ويسهم في التخلص من أسلحة التدمير الشامل. ونحن نرحب بالنجاح الذي أحرز في هذا الميدان في مناطق مختلفة وبصفة خاصة في جنوب المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية عن طريق بدء سريان المعاهدة التي وقعتها الأرجنتين والبرازيل وشيلي والتي تقضي بحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وعن طريق تعزيز معاهدة تلاتيلولكو. بيد أننا نأسف لأن إعلان المحيط الهندي منطقة سلم لم ينفذ حتى الآن، ونحن نناشد بإلحاح جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا لفتح سبل جديدة لعمل اللجنة الخاصة.

إن التكديس الهائل للأسلحة التقليدية يشكل عنصرا لعدم الاستقرار وبصفة خاصة في المناطق التي تفرض فيها التوترات والصراعات الإقليمية تهديدا على السلم والأمن الدوليين. إن إنشاء سجل للأسلحة التقليدية من جانب الأمم المتحدة يعتبر تعهدا لم يسبق له مثيل يضمن الشفافية في تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. وينبغي أن تستكمل هذه المبادرة بإجراء دراسة للأسباب العميقة الجذور لسباق التسلح في الأسلحة التقليدية وفي جميع الفئات الأخرى من الأسلحة. وينبغي أيضا أن نتجنب الممارسات غير التمييزية في إمداد بلد واحد أو مجموعة من البلدان بالسلح، وإن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الأمنية المشروعة لجميع الدول.

إن الميثاق يمنح مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فإن التعاون الوثيق فيما بين الدول الأعضاء في المجلس ضروري للمحافظة على مصداقية المنظمة في وجه التحديات. وقد أكد الأمين العام بحق في تقريره "خطة للسلم" على أن المجلس:

"يجب أن يسود عمله شعور صادق بتوافق الآراء النابع من اهتمامات مشتركة، لا أن يسوده

التهديد بحق النقض أو بالقوة من أي مجموعة من الأمم". (A/47/277، الفقرة ٧٨)

إن المشاركة والالتزام من جانب جميع الدول الأعضاء أمر ضروري إذا أردنا للجهود المشتركة التي تبذلها الأجهزة الرئيسية الثلاثة في المنظمة أن تعزز الفعالية العملية في هذا الميدان. ومن الضروري أيضا إلى حد بعيد أن نعزز الجوانب الوقائية لعمل المنظمة بغية التنبؤ بالنزاعات وتجنب حدوثها. ولذلك من المهم ألا نتراجع في أي عمل أنجزناه حتى الآن حتى نضمن أن مرحلة الانتقال الحالية لن تؤدي إلا إلى ترتيب دولي جديد.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسعدني باسم وفد دولة الإمارات

العربية المتحدة أن أقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. إن توليكم لهذا المنصب الرفيع هو تقدير لكم ولبلدكم جمهورية مصر العربية الشقيقة؛ إن خبرتكم الواسعة في العديد من القضايا الدولية ستسهم في تعزيز الهدف الأسمى الذي نتطلع إليه في تعزيز السلم والأمن الدوليين. كما لا يفوتني أن أقدم بالتهنئة إلى زملائك أعضاء المكتب متمنيا لكم جميعا كل التوفيق والنجاح.

تعتبر البنود قيد البحث من البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال دورتنا نظرا لطبيعتها وخصوصيتها وارتباطها المباشر بالأهداف النبيلة التي تتطلع إليها البشرية بروح من التفاؤل والأمل في مستقبل خال من أسلحة التدمير الشامل، مستقبل يسوده العدل والمساواة والاستقرار والأمن.

إن المستقبل الذي نتطلع إليه لتخليص البشرية من الأزمات الخطيرة التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية يجب أن يركز على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ورفض الاحتلال، وحل المنازعات بالحوار والطرق السلمية، وحق كل دولة في اختيار طريقها الخاص في التنمية. هذه هي المبادئ التي تؤمن بها دولة الإمارات العربية المتحدة منذ استقلالها.

إن بناء السلم مهمة تاريخية وتحتاج إلى مفاهيم جديدة، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المزمنة، إلى جانب أن نسعى جميعا لتحديد النتيجة المنطقية لبناء السلم الوقائي، أي منع نشوب الأزمات الناتجة أصلا عن عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعدوانية. ولتحقيق هذه الغاية علينا أن نعزز دور الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة ليس في حفظ السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وإقامة بيئة اقتصادية دولية أكثر إنصافا، وحل النزاعات المزمنة والقائمة بروح من المسؤولية الجماعية وبالحوار والطرق السلمية التزاما بالميثاق والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. وفي اعتقادنا، أن الصورة العامة للعلاقات الدولية الآن تنطوي على احتمالات إيجابية في كل أنحاء العالم وذلك بالرغم من وجود بعض الصراعات والخلافات الإقليمية الخطيرة.

ومما يشجع هذا التوجه انتهاء الحرب الباردة وانتشار روح الديمقراطية الى جانب الاهتمام الواضح بالأوضاع الاقتصادية والبيئية الدولية. إن التدابير والاجراءات العملية التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بهدف الحد من سباق التسلح النووي لقت ترحيبا كبيرا من المجتمع الدولي؛ ونحن نشجع هذا النوع من المبادرات الإيجابية ونأمل أن تتخذ دول أخرى خطوات مماثلة هدفها تشجيع وتعزيز الجهود الدولية الرامية الى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تخفيف حدة التوترات الإقليمية ولتقوية تدابير نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل. كما نؤيد بأن يتم نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة من أجل خلق البيئة المناسبة للسلم والأمن الدولي. الى جانب تأييدنا الكامل لإبرام اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف. كما نرحب بقيام كل من الصين وفرنسا بتوقيع اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ونعتبر توقيعهما خطوة إيجابية في طريق عالمية هذه الاتفاقية، إذ نأمل أن تحذو الدول الأخرى حذوهما.

وفي هذا الصدد نؤيد أن يكون للأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة دور هام وفعال في معالجة تعزيز نزع السلاح على المستوى الإقليمي، وعلى هذا الأساس أيدنا قرار الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين المتعلق بنزع السلاح الإقليمي. وهذا النهج ظهر أيضا بشكل جلي في مداولات هيئة نزع السلاح في دورتها الأخيرة. هذا الاتجاه بحاجة الى الدعم والتعزيز، وبخاصة من الدول الحائزة للأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين على المستويين الإقليمي والدولي.

يعتبر مشروع الاتفاقية الخاصة بالحظر الشامل على الأسلحة الكيميائية إنجازا تاريخيا في إطار الجهود الدولية الراهنة الهادفة الى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل. وتواكب هذا الإنجاز وترتبط به أهمية قيام المجتمع الدولي بإزالة أسلحة الدمار الأخرى وخاصة النووية منها. وعلى هذا الأساس يساورنا القلق البالغ إزاء امتلاك إسرائيل لقدرة نووية رهيبة، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن دول المنطقة. ولذلك فإن على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية في مطالبة إسرائيل باتخاذ إجراءات عاجلة تكفل انضمامها الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١).

لقد أكدنا أهمية إخلال مختلف المناطق الإقليمية من أسلحة الدمار الشامل وإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة في هذا الاتجاه. ولا شك في أن منطقتنا العربية من أحوج مناطق العالم الى السلام والأمن والاستقرار. وعلى هذا الأساس فقد رحبنا بالمفاوضات الجارية بين الأطراف المعنية، بل وشاركنا في المفاوضات المتعددة، لأجل الوصول الى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، هذه التسوية التي يجب أن تستند الى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣). كما يجب أن تتضمن انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة.

إن قواتنا المسلحة تملك من الأسلحة التقليدية ما يكفي فقط لتمكينها من الدفاع عن النفس وحماية وحدتها الإقليمية وسيادتها في الحدود التي تكفلها لها الشرعية الدولية المتمثلة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. ولقد عبرنا عن هذا الموقف في الوثيقة المعروضة على لجنتنا A/47/370 المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢.

لقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من المحافل الإقليمية والدولية على أهمية حل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية الى جانب رفضها التام لاستعمال القوة. وعلى هذا الأساس، رحبت بلادي بكل الخطوات الإيجابية التي تتخذ لتعزيزا للسلم والأمن الدوليين على الأصعدة الإقليمية والدولية. ومن هذا المنطلق نسعى الى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي التي هي أحوج ما تكون إليهما، خاصة بعد الأوضاع الخطيرة التي شهدتها خلال العشر سنوات الماضية، وبالخصوص الاحتلال والعدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وما نتج عن ذلك العدوان من آثار خطيرة على المنطقة والعالم أجمع ما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي أثناء وبعد الأزمة الى حل المشاكل والنزاعات القائمة بالحوار والطرق السلمية استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، ورغبة منها في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة. ومن خلال هذه التوجهات الهادفة الى تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية فقد فوجئنا وللأسف الشديد بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى، والتي تتعارض في جوهرها وتطبيقاتها مع مذكرة التفاهم التي وقعت بين البلدين في عام ١٩٧١. فقد حاولنا عن طريق الاتصالات الثنائية والمفاوضات مع حكومة إيران الإسلامية الوصول الى تسوية سلمية للاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على أساس إعادة الحق الى أصحابه، وبالتالي إنهاء حالة الاحتلال الإيراني لها واستعادة الإمارات العربية المتحدة لسيادتها عليها.

إن بقاء هذه المشكلة دون تسوية عادلة ودائمة لها سيؤدي الى بقاء حالة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي التي نعمل من أجل تفاديها. ولهذا فإن الواجب يقتضي العمل على توفير الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحساسة ذات الأهمية الإقليمية والدولية. ومن أجل ذلك فإننا نعلن استعدادنا مرة أخرى لتسوية هذه المشكلة بالطرق السلمية الواردة في المادة ٣٣ من الميثاق، بما في ذلك التقاضي عن طريق محكمة العدل الدولية، كما أكدها معالي وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة في بيانه الملقى أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وعلى هذا الأساس فإننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية الصديقة مرة أخرى أن تتجاوب مع هذه الرغبة الصادقة والمخلصة لأجل تسوية هذه المشكلة سلمياً كما يحتم ذلك ديننا الإسلامي السمح، وما تستوجبه الروابط الأخوية التي تجمعنا معا.

إن عملية نزع السلاح ينبغي أن ترتبط بعملية التنمية وتعزيز الأمن العالمي بصورته الأشمل. وإن الاتجاهات المستمرة نحو نزع السلاح الناتجة عن إنهاء المواجهة بين الشرق والغرب وتخفيض حدة التوترات الدولية ينبغي أن تدفعنا قدما لمعالجة باقي المشاكل التي نواجهها وتحتاج الى حلول، وأن نوليها الأولوية الخاصة ونكرس لها كل الجهود لتحقيق السلام والأمن المشترك. إن العالم الذي نعيش فيه يمر بفترة انتقالية سريعة ويشهد تغيرات أساسية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والعسكرية، وينبغي ألا يقتصر موقفنا تجاه هذه المتغيرات على مجرد ردود فعل، بل ينبغي لنا جميعا أن نسعى ونعمل على تطوير هذه المواقف والمفاهيم الاستراتيجية والمبادرات اللازمة التي تمكننا من التأثير بشكل فعال وبصورة مباشرة على الاتجاه الذي تسير فيه التطورات الدولية تحقيقا لرغبة المجتمع الدولي في العيش بسلام بعيدا عن التهديدات والصراعات الخطيرة التي تحول دون خلق بيئة دولية سلمية يسودها التعايش والسلام والاستقرار والأمن الجماعي.

إن الآثار المترتبة على سباق التسلح العالمي والإنفاق العسكري الجامح لا تقتصر على تهديد السلم والأمن الدوليين فحسب، بل إنها تسبب نزيفا هائلا في الموارد الاقتصادية الوطنية وما يترتب على ذلك من آثار وأضرار للاقتصاد العالمي. لقد أصبح من المهم إعادة توجيه الموارد وتسخيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول، وخصوصا النامية منها، وذلك عن طريق نزع السلاح وتخفيض الأسلحة والمعدات العسكرية والعمل من أجل تعزيز الأمن الإقليمي والدولي في إطار من الواقعية والمصالح المشتركة. إن معالجتنا لهذه الظواهر والمشاكل بروح من المسؤولية والواقعية هي طريقنا لتحقيق السلم الشامل والأمن المستقر والدائم. وإننا ندرك تماما أن المشاكل العالمية مترابطة وبخاصة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، فلنعمل معا على حل النزاعات القائمة بالحوار والطرق السلمية الى جانب أهمية حفظ السلم والتعايش بين الدول. وبما أن معظم هذه المشاكل أصبحت ذات طابع دولي، فلا يمكن معالجتها من خلال إصلاحات وحلول جزئية. ولهذا فقد حان الوقت لأن نعمل جميعا من أجل معالجة هذه القضايا الخطيرة ولوضع حلول عالمية جديدة لها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبهذه الطريقة والأسلوب سنتمكن من تخليص العالم من هذه الأوضاع والمشاكل الخطيرة التي تواجهها البشرية وبالخصوص انتشار أسلحة التدمير الشامل، وذلك من أجل إيجاد عالم يسوده الاستقرار والعدالة والأمن للبشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد. واسترعي انتباه اللجنة الى الإجراء الذي ينبغي اتباعه وفقا للممارسة المتبعة وبناء على مقرر الجمعية العامة:

"تمارس الوفود حقها في الرد في نهاية اليوم كلما كان من المقرر عقد جلسيتين في ذلك اليوم وكلما كانت هذه الجلسات مكرسة للنظر في البند نفسه.

"يحدد عدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد في أي من الجلسات بكلمتين للبند الواحد.

"تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق. وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق." (المقرر ٤٠١/٣٤، الفقرات ٨ - ١٠)

هذه هي القواعد الأساسية، وآمل أن تحترم. إنني لن أتلوها بالتفصيل كل مرة، لكنني رأيت أن من المستحسن أن أفعل ذلك في المرة الأولى التي يستخدم فيها حق الرد في هذه الدورة.

أعطي الكلمة أولا لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالإشارة الى البيان الذي أدلى به ممثل الإمارات العربية المتحدة، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا، باختصار شديد، نهجنا الشامل في سياستنا تجاه منطقة الخليج الفارسي وجيراننا في تلك المنطقة، القائم على صيانة وتعزيز العلاقات الودية وعلاقات حسن الجوار. ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو الذي يمكنه أن يكفل الاستقرار في المنطقة.

بعد أن قلت هذا، اسمحوا لي بأن أضيف أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية حاولت منذ البداية وبشكل جاد أن تحل سوء التفاهم بشأن وضع المقيمين في جزيرة أبو موسى من غير أبناء الإمارات العربية المتحدة. وأؤكد مجددا أن تلك المشكلة أو سوء التفاهم يتصل بغير رعايا الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقا لهذا الهدف، ولعلمنا بأن احتياجات المنطقة الى الهدوء اليوم هي أكثر من أي وقت مضى، ولإدراكنا بأن التفاهم وحسن الجوار ينبغي أن يحكما العلاقات بين البلدان في الخليج الفارسي، دخلنا في مفاوضات مع الطرف الآخر.

لقد كنا نأمل أن يستجيب الطرف الآخر لهذا النهج وهذا المسلك، لكن الإمارات العربية المتحدة أثارت بعض المسائل الغريبة على المفاوضات، مسائل غير ذات صلة على الإطلاق بالمسألة المطروحة، الأمر الذي اضطر الى وقف المحادثات الثنائية. وهذا التصرف لا يساعد على حل المشكلة.

إن منطقة الخليج الفارسي بحاجة الى الأمن والاستقرار، لا الى التوتر، كما قيل، ونحن نوافق على هذا تماما. وأخوتنا في الإمارات العربية المتحدة يعرفون أن تلك المطالبات من شأنها أن تشعل النيران بالمنطقة بأسرها. إن علينا أن نتخذ كل إجراء ممكن بحكمة وتعقل وبروح حسن الجوار والعلاقات الأخوية. وإلا فإن المشاكل في منطقة الخليج الفارسي لن تحل.

لقد سمعنا مؤخرا عن مشاكل تتعلق بالحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، وهناك مسائل مزمنة بين المملكة العربية السعودية واليمن أيضا. ونعلم أن هناك مسائل بين بلدان أخرى في المنطقة أدت في الماضي الى حروب دموية.

ينبغي لنا أن نحاول تسوية هذه النزاعات بطريقة أخوية عن طريق المفاوضات والمحادثات الثنائية. ونحن على استعداد للجلوس مع أخوتنا في الإمارات العربية المتحدة لتسوية سوء التفاهم القائم. وللأسف، كما قلت، فإنه في المرة الأخيرة التي قمنا فيها بذلك، طرح الجانب الآخر مسائل غريبة لا صلة لها بجزيرة أبو موسى.

إننا نأمل ألا يحدث هذا مرة أخرى.

فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الكويت، أود أن أ طرح عدة نقاط. أولاً، إننا نوافق على دعوة كل من الطرفين لاحترام الاتفاقات القائمة بين البلدين. إننا نتقيد باتفاق ١٩٧١ ومذكرة التفاهم بين جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة. غير أنه قد يكون من المستصوب أكثر للجانب الكويتي أن يدعو كلا من الطرفين، لا الجانب الإيراني وحده، لتسوية منازعاتهما من خلال الوسائل السلمية. ثانياً، قبل توجيه الدعوة الى الأطراف لتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، فإن ممثل الكويت قد أصدر حكماً يتعلق بمسألة السيادة. فإذا طلب المرء من الآخرين تسوية نزاعهم، فينبغي عليه ألا يبدأ بإصدار الأحكام. النقطة الثالثة والأخيرة، عندما يتعلق الأمر بأسماء المواقع الجغرافية، ينبغي علينا استخدام الأسماء المتداولة في الأمم المتحدة والتي تظهر في المؤلفات لقرون عدة؛ فالمسطح المائي الموجود بيننا وبين إخواننا في الدول الساحلية الواقعة على الخليج الفارسي يسمى الخليج الفارسي، ولا يحمل أي اسم آخر من الأسماء التي استخدمت.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): كنت لا أرغب بأخذ الكلمة، ولكني الآن سأخذ

الكلمة نظراً لما ذكره زميلي مندوب جمهورية إيران الإسلامية.

فالاحتلال هو احتلال. ونحن لا نستطيع أن نغير هذه الحالة. فقضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى، باتت معروفة للجميع، فهي احتلت بالقوة العسكرية عام ١٩٧١. وإذا كان مندوب إيران يرغب بمعرفة ذلك، فليذهب الى وثائق مجلس الأمن.

القضية ليست قضية مجموعة من الأشخاص الذين طردوا في جزيرة أبو موسى. فالقضية أكبر من ذلك. ولا أعتقد أن أية دولة ستسمح لنفسها بأن تحتل أراضيها من قبل أية دولة مهما كان حجم هذه الدولة. ولذلك، كان الاجتماع الأخير الذي عقد في مدينة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة بمثابة حرص منا على حل هذه المشكلة بالطرق السلمية. وما زلنا نحرص على ذلك، كما أكد معالي وزير خارجية دولة الإمارات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولذلك لن أطيل عليكم، فالوثائق تؤكد الأحقية التاريخية

والقانونية التي تثبت أن الجزر الثلاث تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، منذ التاريخ القديم والحديث والتاريخ القادم. وإلا فلماذا إيران تحتل الجزر سنة ١٩٧١، ولماذا تذهب الإمارات الى مجلس الأمن؟ هل من المعقول أن تقوم دولة صغيرة باحتلال أراضي دولة كبيرة؟ أي منطق هذا؟ وما زلت أكرر موقف دولة الإمارات بأنه تربطنا بإيران علاقات أزلية وعلاقات تاريخية. ونحن نحرص على تلك العلاقات، وهذا لا يقتصر على دولة الإمارات وحدها، وإنما يشمل دول المنطقة. لن يسود الخليج الاستقرار والأمن والسلام ويتجنب الولايات والحروب التي عاشها خلال السنوات العشر الماضية. وأكرر موقف بلدي المتمثل في رغبتها بأن يحل هذا الموضوع بالطرق السلمية ومن خلال القنوات الدولية استنادا الى ميثاق الأمم المتحدة. السيدة المَلا (الكويت): لقد تطرق السيد مندوب جمهورية إيران الإسلامية الى ما تم ذكره في خطاب سعادة سفير الكويت خلال إلقاء كلمته أمام اللجنة الأولى. وأعتقد أنه أخذ بعض العبارات دون الأخرى. وهنا أود أن أقرأ مرة أخرى ما ورد في خطاب سعادة السفير:

"إننا لواءقون أن طرفي النزاع، وبما عرف عنهما من حرص على احترام العهود والمواثيق ومن حرص على تجنب بلديهما والمنطقة ما يهدد الاستقرار فيها سيتمكنان من التوصل الى حل يضمن الحقوق ويرتب الواجبات لكل طرف". (أعلاه، ص ٢٠)

وهذه دعوة لكلا الطرفين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد مندوب جمهورية إيران الإسلامية الذي يطلب الكلمة لاستخدام حق الرد للمرة الثانية.

السيد مشهدي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن خالص الشكر لما قالته ممثلة الكويت. إننا على أتم الاستعداد لإجراء محادثات مع اخواننا في الدول المجاورة من أجل تسوية بعض سوء الفهم. إلا أن المسائل التي أتى على ذكرها ممثل الإمارات العربية المتحدة كانت السبب وراء توقف الجولة الأولى من المفاوضات التي عقدت في أبو ظبي. وهذه تناقضات لم تتمكن الإمارات العربية المتحدة من حلها.

لقد ورد في بيان الإمارات العربية المتحدة بأن إيران قد انتهكت، نصا وروحا، اتفاق ١٩٧١ المعقود بين البلدين. إننا ملتزمون بالجلوس والتحدث على أساس اتفاق ١٩٧١، ولكن إذا شرعنا في إجراء محادثات ثم ظهرت مسائل غير جوهريّة، كتلك التي وردت في بيان الإمارات العربية المتحدة، أي مسائل الجزر الأخرى وغير ذلك، عندئذ لا نكون نحن من ينتهك نص وروح اتفاق ١٩٧١. إن الإمارات العربية المتحدة لا تفقه ببساطة الموضوع الذي نتحدث فيه، فإذا كنا نناقش اتفاق ١٩٧١، دعنا إذن نجلس ونتحدث بشأنه، بدل إثارة مسائل غير جوهريّة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة، الذي طلب استخدام حق الرد للمرة

الثانية.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): هناك ثمة مغالطات. إن اتفاق جزيرة أبو موسى هو شيء، والاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الصغرى شيء آخر. ولذلك فإن إيران لا ترغب بمعالجة احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الكبرى. وأنا أؤكد مرة أخرى بأن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى هي جزء من الأراضي التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ما زالت محتلة لهذه الجزر. ونحن على استعداد تام لحل هذا الموضوع بالطرق السلمية، ومن خلال المواثيق الدولية ومن خلال محكمة العدل الدولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠